التحولات السياسية في دول الحراك العربي: العوامل و التداعيات

د/ مصطفى بلعور
جامعة ورقلة

الملخص :

شكلت الأزمات المتعددة الأبعاد سواء السياسية، الاقتصادية ، الاجتماعية و الثقافية ضغوطا وتحديات على الأنظمة الحاكمة في الوطن العربي ، مما جعل العديد من تلك الأنظمة تعرف موجة من الانتقاضات الشعبية المتصاعدة المطالبة بتحسين أوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية و المنددة بقمع الحقوق السياسية و الحريات العامة في أكثر من قطر عربي تزامنا مع مطلع سنة 2011 ، في حين بدت مواقف الدول الغربية من الأوضاع السياسية المتطورة في المنطقة العربية متذبذبة بين مساندة في البداية ثم عدم مساندتها لتلك الأنظمة التي فقدت شرعيتها.

انتهى الحراك السياسي الذي شهدته العديد من الدول العربية بتغيير في هرم السلطة السياسة في بعض الدول، و في بعض الدول بإصلاحات سياسية و اقتصادية، في حين تحوّل الحراك السياسي و الاجتماعي إلى صراع مسلح على السلطة لا يزال مستمرا في بعض الدول العربية.

الكلمات الدالة: التحولات السياسية ، الوطن العربي، عوامل الحراك العربي، تداعيات الحراك السياسي، الحراك الاجتماعي.

Abstract :

multidimensional crises, whether political, economical, social or cultural have constituted pressures and the challenges upon the Arab world leaders, what made most of these governments witnessing waves of protestations from their peoples, demanding better economical and status and inveighing against the political rights and public freedoms.

This happened in more than one Arab country, coinciding with the turn of the year 2011.Wheras the Western countries attitudes appeared wobbled and unclear; oscillating between supporting at the beginning and non-supporting those Systems which have lost their legitimacy.

The political movement ,which many Arab countries has witnessed, is over due to the change in the pyramid of political power in some countries others due to some political and economic reforms, while the social and political movement turned into an armed power struggle is still going on against some Arab countries.

مقدمة:

استطاعت القوى السياسية– الاجتماعية المعارضة للأنظمة الحاكمة في الوطن العربي أن توّظف تدهور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للمواطنين من جهة و الاحتقان السياسي و فقدانها لشرعيتها التقليدية من جهة ثانية، في كشف تجاوزات تلك الأنظمة نتيجة انتشار الفساد، و الانتهاكات المتكررة لحقوق الانسان العربي ، مما ساهم في تفجير الأوضاع في العديد من الدول العربية مطلع 2011، كتعبير عن يأس الجماهير الشعبية من إمكانية تحسين و تطوير أوضاعها الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية ،و حتى الوصول إلى السلطة بالطرق الديمقراطية كالمشاركة في مختلف الاستحقاقات الانتخابية.

بالرغم من قدرة أغلب الدول العربية تحقيق مستوى عال من الاستقرار السياسي إلى عهد قريب– قبل 2011– نتيجة إتقان النخب الحاكمة أساليب و تقنيات السيطرة السياسية ، التي تراوحت بين الاحتواء باستخدام الموارد المالية التي أتاحتها الطبيعة الريعية لاقتصاديات الدول العربية ، و الإخضاع باستخدام أجهزة القمع التي جرى الاهتمام ببنائها و تطويرها، و في بعض الحالات قيامها بإصلاحات سياسية و اقتصادية، إلا أن الأحداث المتسارعة التي شهدتها البيئة الإقليمية العربية بفعل عدة عوامل داخلية و خارجية جعلت العديد من تلك الدول تتجه نحو خيار التغيير و التحول الديمقراطي في محاولة منها لاستعادة شرعيتها أو تجديدها، و بالتالي ضمان استقرارها و استمرار بقائها في الحكم .

دفع الحراك الذي شهدته بعض دول المغرب و المشرق العربي إلى تبني الخيار الديمقراطي في بعضها ، و إلى خيار الإصلاحات السياسية في بعضها الآخر، خاصة بعدما عجزت عن توفير بدائل أخرى تؤدي إلى تحقيق الاستقرار السياسي، في حين انزلقت بعض الانتفاضات الشعبية نحو العنف و العنف المضاد. من هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

ماهي خلفيات و أسباب الحراك السياسي و الاجتماعي الذي شهدته العديد من الدول العربية مطلع 2011 ؟،

و ماهي تداعياته على تلك الدول؟

تكون الاجابة عن الاشكالية من خلال النقاط التالية:

أولا: عوامل التحول السياسي في دول الحراك العربي

1– دور العوامل السياسية في الحراك العربي

2– دور العوامل الاقتصادية و الاجتماعية في الحراك العربي

3– دور العوامل الإدارية و التكنولوجية في الحراك العربي

ثانيا: نتائج التحول السياسي في دول الحراك العربي

1- الدول التي انتهى فيها الحراك بتغيير في هرم السلطة

2- الدول التي انتهى فيها الحراك بإصلاحات سياسية

3- الدول التي لا يزال فيها الحراك مستمرا.

أولا: عوامل التحول السياسي في دول الحراك العربي:

1- دور العوامل السياسية في الحراك العربي:

- اهتزاز شرعية الأنظمة العربية

تنوعت محاولات بناء الشرعية و عناوينها من انجاز المشروع التنموي إلى النضال من أجل الوحدة القومية، إلى مواجهة الخطر الصهيوني ، إلى تحرير الأرض من الاحتلال و الثروة من الاستغلال الأجنبي. و إذا كان بعض هذه النظم قد نجح نسبيا في تحصيل قدر من الشرعية، و في تمديد حالة من الرضا الجمعي بسلطته بسبب موقفه القومي الوحدوي أو بسبب تماسكه الوطني في وجه العدوان الصهيوني، فإنه سرعان ما شهد فيما بعد إخفاقا ذريعا في تحقيق المشروع الذي أقام عليه أركان شرعيته، أما القسم الآخر من النخب الحاكمة، فلم تكن تملك في بنية سلطتها حتى هذه الأسباب مما جعل سلطتها عرضة للانكشاف[1] .

تتصف الأنظمة الحاكمة في الوطن العربي بالضعف الشديد نتيجة افتقار بعضها إلى الشرعية التاريخية حينا، و فقدانها للشرعية الدستورية أحيانا، حيث شهدت أغلب الدول العربية ظاهرة الانقلابات العسكرية سواء في المشرق أو المغرب العربي، حيث يصفها البعض بدولة الانقلاب التي قادت ضباط الجيش إلى الحكم و مكنتهم من الاستيلاء على السلطة، ثم عجزت عن الوفاء بالتزاماتها، « فهذه النظم لا حققت التنمية الاقتصادية، و لا هي ضمنت الحريات السياسية، و لا هي صانت الاستقلال الوطني، و لا هي احترمت، و استطاعت التعامل مع التعددية الاجتماعية و الثقافية»[2]

في سياق متصل ترجع بعض الدراسات أسباب إخفاق النخب العربية إلى ثلاث تفسيرات أساسية هي:[3]

- المدارس الماركسية و القومية: ترجع سبب إخفاق النخب العربية إلى تبعيتها سياسيا و اقتصاديا و ثقافيا للغرب و تعتبرها جسورا للمصالح الرأسمالية العالمية.

- المدارس الإسلامية: تنطلق في تفسيرها من البعد الديني، و ترى أن التباعد الواقع بين النخب العربية و المد الحضاري هو السبب الرئيسي في الانحطاط العام، و في تعثر خطوات النهضة و التقدم.

- المدارس الليبرالية و التحديثية: تعتبر أن التسلطية و افتقار النخب العربية للعقلانية سببا كافيا لضعف الأداء العربي و محدوديته في كافة المجالات.

ما يلاحظ على تفسيرات المدارس السابقة أنها أحادية التفسير تتجاهل أو تتغافل جانبا مهما من جوانب الواقع الفعلي.

إن معظم النظم السياسية العربية في المرحلة الراهنة لا تستقي شرعيتها، لا من الديمقراطية الليبرالية، ولا من زعامة تاريخية كاريزمية، أو عقيدة ثورية مماثلة لما كانت عليه في ستينيات و سبعينيات القرن الماضي، و بالرغم من وجود استفتاءات و انتخابات بين فترة و أخرى، لكن لا المواطنون في الدول العربية و لا المراقبون الأجانب يأخذون هذا كله على محمل الجد، فهم يعلمون النتيجة الملفقة مقدما و التي هي لمصلحة الحاكم، كما اعتمدت معظم تلك الأنظمة للبقاء في الحكم أطول مدة على أساليب الابتزاز و القمع و سياسات التأزيم وغيرها[4]،نتيجة ابتعاد الحكومات العربية عن نموذج الحكم الصالح، و ضعف مؤسسات الحكم، و تفكك علاقات الضبط التي يتعين أن تقوم بينها و صعود مؤسسات القهر المنظم، و غياب المساءلة الفعالة، و بخاصة بواسطة المواطنين أو ممثليهم.[5]

– التناقض بين الخطاب العربي الرسمي و الواقع:

كشف الواقع السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي و الثقافي عن وجود فجوة بين ما يذاع في الخطاب السياسي للحكومات العربية، و بين ما تعانيه شعوب المنطقة، فالخطب و التصريحات الرسمية اعتادت تقديم صورة مشرفة جدا عن الانجازات التي تحققت بشأن الديمقراطية و التنمية الاقتصادية ،في حين تقدم البيانات والتصريحات و المقالات التي تتضمنها صحف المعارضة و وسائل الإعلام و الاتصال غير الرسمية صورة مغايرة عما يقدمه الخطاب العربي الرسمي الذي أصبح فاقدا للمصداقية إلى حد كبير لدى قطاعات عريضة من الشعوب العربية، مما أسهم في تغذية عزوفهم عن المشاركة في العمل السياسي، « ففي الوقت الذي يعاني فيه المواطنون أو قطاعات كبيرة من جراء تدني مستوى الأداء و تفاقم المشكلات و تزامنها في مختلف المجالات، نجد أن تصريحات الوزراء و المسئولين تقدم صورة مغايرة تماما لهذا الواقع »[6].

ترتب عن غياب علاقة صحية بين الخطاب السياسي للدولة و واقع المجتمع بروز مجموعة من المظاهر السلبية و هي:[7]

– تزايد لجوء السلطة في الدول العربية إلى السياسات و الممارسات القمعية لضمان سيطرتها على المجتمع.

– غياب أو تدني مستوى المشاركة السياسية بسبب غلبة الطابع المركزي و الرسمي على العملية السياسية من جهة، و ضعف قنوات المشاركة السياسية من جهة ثانية.

– لجوء بعض التيارات و الحركات السياسية و الاجتماعية إلى ممارسة بعض أعمال الاحتجاج و العنف السياسي التي تستهدف الدولة و رموزها.

في سياق آخر أصبح خطاب الإصلاح السياسي عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 موضوعا مهما في المناظرات العامة في العالم العربي و خاصة في الدول المعروفة بأنها تحكمها حكومات صديقة للولايات المتحدة الأمريكية و تحديدا في مصر و السعودية ، قطر , البحرين , عمان و الكويت، و إلى حد أقل في الدول التي ترتبط حكوماتها بعلاقات لا تزال سيئة مع الولايات المتحدة الأمريكية مثل سوريا، أو في الدول التي حازت على تقدير و مباركة الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا مثل ليبيا[8]، خاصة بعد تسوية ملف طائرة "اللوكربي"، و تخلي نظام "معمر القذافي" قبل الإطاحة به عن برنامجه النووي.

– عدم فاعلية المؤسسات السياسية :

بالرغم من تضخم المؤسسات الموجودة في الدولة العربية سواء من حيث عددها أو إجمالي العاملين فيها أو نصيبها من الإنفاق العام، ما ترتب عنها تمدد دور الدولة في الاقتصاد و المجتمع، لكن بقيت الدولة في أكثر من قطر عربي ضعيفة و هشة ،حيث عجزت عن خلق علاقة صحية و صحيحة مع مجتمعها أو إيجاد إجماع بين مواطنيها حول القضايا الهامة و الكبرى, وخلصت دراسات عديدة بأن هناك فجوة بين الدولة و المجتمع وهي في اتساع مستمر.

سعت الدولة إلى السيطرة على المجتمع من خلال القمع و أساليب و ممارسات أخرى، ليس هذا فحسب بل هناك دولا عربية لا تسمح من حيث المبدأ بإنشاء الأحزاب السياسية و النقابات و غيرها مثل السعودية و ليبيا قبل الإطاحة بنظام "معمر القذافي" ، أما الدول الأخرى التي تسمح بقيام مثل هذه التنظيمات تخضعها للعديد من القيود الإدارية و المالية و التنظيمية و القانونية التي تحول دون تمتعها باستقلالية حقيقية عن أجهزة الدولة و مؤسساتها[9].

أدى التركيز على فعالية النظام و قدراته سواء المؤسسية أو الإدماجية أو غيرها إلى اعتبار صلابة المؤسسات و استقرارها و استمراريتها معيارا لحسن الأداء، ما أدّى إلى إغفال الكلفة الاجتماعية و السياسية و تراجع البعد الديمقراطي و تهميش المواطنة في الدول العربية تحت ذريعة أن الدولة ما زالت في طور التكوين و بحاجة لمزيد من التطور و النموذجية للتعددية العرقية و الطائفية والقبلية التي لم تنصهر بعد في بوتقة الدولة، و الدليل على ذلك تشظي البنية الاجتماعية في العديد من الأقطار العربية و الأمثلة على ذلك كثيرة:

– في العراق شبه انفصال للأكراد في كردستان العراق.

– في سوريا رغم كون الأكراد غير منفصلين، لكنهم خارج حدود السلطة السياسية للدولة السورية.

– في ليبيا وجود العديد من المناطق القبلية في ليبيا خارج سلطة الدولة الليبية، أو ما تبقى منها.

– التوترات الإثنية و المذهبية في اليمن "الحوثيين وقوى جنوبية" و في مصر "الأقباط"، في العراق والبحرين والسعودية التوتر المذهبي الشيعي– السني.

كما أن تأخر الديمقراطية تحت دعاوى الأمن القومي، وأن هذا الأخير أهم من حركة الفرد،

كان مبررا في كثير من الأحيان لحملات العنف و قمع الحريات و مطالب حقوق الإنسان[10].

أدّى جمود المؤسسات السياسية التقليدية في البلدان العربية سواء أحزاب حاكمة أو معارضة و تمسكها ببنية بدائية ذات طبيعة عشائرية، قبلية و تقليدية إلى شعور الأجيال الجديدة من المهتمين بالشأن العام، أنهم محل استبعاد قصدي و إقصاء متعمد من الأجيال الأسبق ،خاصة مع تكلس مؤسسات العمل السياسي العربي، و بلوغ أغلب قياديها سن الشيخوخة دون أن تحقق شيئا يذكر لمواطنيها بسبب قيود النظم السياسية الضاغطة و استسلام الأحزاب لهذه القيود، و يأس الجماهير من إمكانية التعويل على هذه المؤسسات في إحداث التغيير و التحول الديمقراطي[11].

إن المؤسسات السياسية القائمة في الدول العربية هي مؤسسات غير فعالة و عاجزة كونها لا تستطيع تأكيد سلطة الدولة المادية و المعنوية بصورة ديمقراطية، و هو ما يعكس حالة هذه المؤسسات و عجزها عن التلاؤم و التكيف مع الإطار الاجتماعي و المتغيرات التي تطرأ عليه، و عدم قدرتها على إشباع المطالب و الحاجات التي تفرضها هذه المتطلبات، و هو ما يفسر بقاء المؤسسات السياسية لهذه الدول مجرد أبنية أو هياكل عديمة الفعالية وبعيدة عن العملية السياسية.

– ضعف تنظيمات المجتمع المدني:

تتصف مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي بالضعف و عدم الاستقلالية النسبية، حيث يؤثر فيها المسؤول أو الحاكم و يتعامل معها بمنظور تملكي، الأمر الذي نتج عنه أن أصبحت تلك المؤسسات مجرد أدوات لخدمة مراكز النفوذ بدلا أن تساهم في تماسك المجتمع و تحقيق أهدافه، و في هذا السياق يقول أحد الكتاب العرب:« تمثل الشخصانية الطابع الأكثر تميزًا للعملية السياسية لأنظمة هذه الدول، مما يؤدي إلى الاستعاضة عن دور المؤسسات السياسية في العملية السياسية بالدور الذي تلعبه الشخصيات، حيث يتولى القادة أو الرؤساء اتخاذ القرارات السياسية الاستراتيجية أو التكتيكية في غطاء نمط من العلاقات الضيقة، فالشائع في هذه الدول حلول القادة أو الرؤساء محل المؤسسات السياسية »[12].

بالرغم من تزايد عدد مؤسسات المجتمع المدني و تعدد نشاطها، ما زالت تعاني من نقص المهارات التنظيمية، و التوجس من خوض تجربة التجمعات الائتلافية، فضلا عن اقتناع بعضها بأن تمكينها من ممارسة نشاطاتها و قيامها بمهماتها مرهون برضاء السلطات الرسمية عليها مما يجعلها أكثر عرضة للاستجابة لاستقطاب السلطة أو الرضوخ للضغوط التي تمارس عليها.[13] لقد أثرت كثيرا حالة الجمود السياسي التي مرت بها الأمة زمنا طويلا على هويتها و لم نعرف زمنا في التاريخ الحديث و المعاصر تميز بهذا القدر من الجذب السياسي، فطول العهد بالاستبداد أثر تأثيرا مباشرا على إمكانية ظهور تيارات سياسية تعبر عن الآنية، و في هذه الفترة الطويلة من الجمود السياسي

كانت الحركات الإسلامية هي المحرك الحقيقي للحياة السياسية خاصة مع تراجع العديد من التيارات الأخرى كالقومية التي ظلت مؤثرة حتى منتصف السبعينيات من القرن الماضي[14].

في ظل هذا المشهد المثقل بالإحباط تحولت الشعوب العربية إلى جموع تقف ضد تلك التنظيمات ،إلا أن مظاهر التغيير تختلف من دولة عربية إلى أخرى باختلاف ظروفها الداخلية و علاقاتها الخارجية لكن يظل الشعور الشعبي في تلك الدول يتراوح بين السخط و عدم الرضا على الحالة التي وصلت إليها الأوضاع العربية، فضلا عن الحراك السياسي و الاجتماعي الذي شهده الشارع العربي مطلع 2011، و الذي يعبّر عن مطالب اقتصادية و اجتماعية و سياسية مشروعة في ظل احترام الدستور و القوانين.

2- دور العوامل الاقتصادية و الاجتماعية في الحراك العربي

- تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية

شجعت الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية المتردية في كثير من الدول العربية على مساومة سوء الأوضاع الاقتصادية للحصول على الشرعية السياسية من خلال التلويح بالديمقراطية ،و الدليل على ذلك ارتباط عمليات الانفتاح والتحول الديمقراطي بالأزمات الاقتصادية و مع تطبيق سياسات التثبيت الاقتصادي و التكيف الهيكلي, و أحيانا متزامنة مع مجموعة من الأحداث المعبرة عن سخط الشارع العربي و رفضه للأوضاع الناتجة عن تلك السياسات كارتفاع أسعار المواد الغذائية و تسريح العمال. و في ظل هذه الأوضاع يكون أمام الحكومات خيارين،إما التراجع عن خطوات الإصلاح الهيكلي التي باشرتها الحكومات، أو

الانفتاح نحو الخيار الديمقراطي على أمل امتصاص نقمة الجماهير على الأوضاع السائدة. أعلنت العديد من الحكومات العربية- بهدف إعادة الهدوء و السلم الاجتماعي - عن جملة من التعديلات في برنامج التكييف البنيوي، الذي أوصت به المؤسسات المالية الدولية

وقررت تلك الحكومات في الوقت ذاته توسيع عملية التحرك نحو الديمقراطية[15].

في سياق متصل أدى تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية بالعديد من الأنظمة العربية إلى القيام بحزمة من الاصلاحات السياسية و الاقتصادية على أمل امتصاص نقمة الشارع، و يشير الكاتب "برهان غليون " بأن: «أن الأنظمة العربية شأنها شأن أنظمة العالم الثالث جميعا في هذه الحقبة تتعرض لنوعين من الضغط القوي ضغط سياسات صندوق النقد الدولي و ما يتطلبه من ضرورة تقليص النفقات وضبط الميزانيات، و ضغط الشارع الذي يئن تحت وطأة الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي خلفها إخفاق السياسة التقليدية و بين الإصلاح الاقتصادي و الاجتماعي لا يزال الاتجاه السائد حتى اليوم هو نحو تحميل الطبقات الشعبية القسط الرئيسي إن لم يكن الكامل للأزمة الراهنة»[16].

يمكن القول أن الانتفاضات الشعبية التي وقعت في دول الحراك العربي منذ 2011 لم تقع بتوجيه من المعارضة الإسلامية و لم يكن لتلك المعارضة اليد الطولى فيها، كما أن الحساسية البالغة إن لم نقل الخوف الصريح لدى الأنظمة المعنية اتجاه القلاقل في ما يسمى عادة بالشارع، قد ساعد على تفسير السبب وراء عدم اقتصار رد الفعل الذي أبدته تلك الأنظمة على القمع وحده، بل شمل تنازلات مهمة في المجال الاقتصادي ،الاجتماعي و السياسي، حيث أعلنت الجزائر مثلا عن مجموعة من الاصلاحات السياسية في أفريل 2011، أما على المستوى الاقتصادي فلازالت الدولة تدعم أسعار العديد من المواد الغذائية الأساسية.

3- دور العوامل الادارية و التكنولوجية في الحراك العربي: و يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- ظاهرة الفساد في الأجهزة الحكومية:

انعكس انتشار الفساد بمجمل أشكاله بين كبار العاملين في الأجهزة الحكومية و في بنية العديد من هياكل الإدارة سلبا على حياة المواطنين و دفعهم إلى اليأس من إمكانية حل مشكلاتهم أو الخروج من أزماتهم المستحكمة في ظل الأنظمة القائمة ومؤسساتها، خاصة مع تعذر تتبع العناصر المفسدة لتمتعها بحماية أصحاب النفوذ، و هو ما دفع الجماهير المطالبة بحقوقها السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية إلى التحرك من أجل تحقيق تغيير حقيقي يطول كل أشكال الفساد و يؤسس لمجتمع الشفافية و طهارة اليد و نزاهة المقصد[17].

أدت ظاهرة انتشار الفساد و ضعف أداء الأجهزة الإدارية إلى نقمة المواطن العربي على الأوضاع المتردية ، ففي كل المظاهرات التي جرت في أغلب الدول العربية، ردّد المتظاهرون شعارات مكافحة الفساد واستنكروا الامتيازات غير العادلة التي تحصل عليها زمرة صغيرة من كبار المسؤولين ومن يرتبطون بهم في قطاع الأعمال على حساب المواطنين العاديين، وقد اتضح ذلك جليا في دول الحراك العربي مثل تونس، مصر، ليبيا، اليمن، سوريا ... التي رفعت فيها شعارات و مطالب محاسبة الفاسدين و استرداد الأموال المنهوبة و المحوّلة للخارج باسم عائلة "زين العابدين بن علي، و حسني مبارك، معمر القذافي، و علي عبد الله صالح و غيرها من العائلات التي حكمت الشعوب العربية و نهبت أموالها.

- دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات الجديدة:

ارتبطت عالمية الاتصال الدولي بنمو الرأسمالية و انتشارها ، فكان لاختراع التليفون و الإذاعة و التلكس و الفاكس و أقمار الاتصالات الصناعية آثار متبادلة بينها و بين الرأسمالية مما يعني الاتجاه نحو وسائل أسرع في الاتصال ، و تأثير متزايد للرسالة الإعلامية للدول الصناعية الغربية من خلال وكالات صحف وإذاعة و إمكانيات غير مسبوقة في البث والإرسال ، كما أن التليفزيون دخل مرحلة البث المباشر بعد أن ظل لفترة طويلة ظاهرة محلية تتحكم فيها الحكومات القومية ،وهو ما أدى إلى اختراق السيادة الإعلامية للدول، و بالتالي وقع تطور نوعي في ترتيب

الأولويات عند المتلقي، و تم الانتقال التدريجي في إطار الإعلام المرتبط بالدولة أو الخاضع لها بشكل أو آخر إل الإعلام الذي نشأ خارج إطار السيطرة الحكومية المباشرة، و يتمتع بحرية نسبية تتيح له مجالا أوسع في تناول قضايا الحريات الأساسية و حقوق الإنسان[18].

أدت الثورة في وسائل الاتصالات إلى ظهور عدد من محطات التليفزيون العربية التي تبث عن طريق الأقمار الصناعية ، و بينما تملك كل دولة عربية محطتها الفضائية الخاصة بها ، فإن ظاهرة الرسائل الإعلامية العابرة للحدود أو ما يعرف بالفضائيات العربية غير المرتبطة مباشرة بدولة عربية معينة سمحت للأفراد في المجتمعات العربية بالاطلاع على الأوضاع الداخلية و التطورات السياسية التي يشهدها العالم و تشهدها البلاد العربية في مجال الحريات و الديمقراطية، كما ساهم ضعف المنتج الإعلامي الرسمي العربي جراء ضيق هامش الحرية و الالتزام بالتعبير عن سياسة الدولة المالكة وهيمنتها في تراجع مصداقية الرسالة الإعلامية التي تبثها ،أما الفضائيات غير التابعة مباشرة للدول العربية "كقناة الجزيرة" فإنها حققت نجاحا كبيرا في معالجة أوجه القصور المرتبطة بالإعلام الرسمي ، الأمر الذي أكسبها مصداقية كبيرة و قدرة عالية على التأثير في الرأي العام العربي[19].

في ظل الثورة التكنولوجية العالمية و ثورة الاتصالات أصبح من الصعب على النظم السلطوية السيطرة على تدفق المعلومات من العالم الخارجي أو أن تحجب عن شعوبها المعلومات عن سقوط الأنظمة السلطوية في الدول الأخرى ، كما جعلت من استخدام العنف لقهر المعارضة و انتهاك حقوق الإنسان ظواهر عالمية لا تخص دولة بعينها مما يشكل قيدا على هذه الحكومات عند لجوئها إلى العنف ضد مواطنيها كما ساعدت تلك الوسائل على نشر الوعي السياسي و كشف زيف ديمقراطية النظم السلطوية خاصة مع تمدد ما يعرف بالمجتمع المدني العالمي المتمثل في المنظمات و الجمعيات و الهيئات و الروابط الدولية الغير حكومية التي تهتم بقضايا حقوق الإنسان و الحريات العامة و غير من القضايا العالمية .[20]

على صعيد آخر أنهت ثورة المعلومات و الاتصالات احتكار النظم الحاكمة في الوطن العربي لمصادر المعلومات ، حيث لم تعد قادرة على منع التدفق الإعلامي و المعلوماتي القادم من الخارج عبر الانترنت ، فقد وصل عدد مستخدمي الإنترنت في تونس 08،02 مليون مستخدم، و هو ما ساهم في نجاح الانتفاضة الشعبية في تونس، فلم ينتظر أهالي محافظة "سيدي بوزيد" التي شهدت اضطرابات عنيفة في 2010/10/17 وصول وسائل الإعلام التقليدية " وكالات أنباء، قنوات إعلام، صحف" لتغطية الأحداث في محافظتهم و إيصال أصواتهم للعالم، بل اعتمدوا على جوالاتهم الشخصية و شبكة التواصل الاجتماعي " فايسبوك" في توثيق الأحداث بالصوت و الصورة و إرسالها إلى الفضائيات العربية و العالمية، و حسب موقع بيكريرز الاجتماعي بلغ عدد التونسيين الذين استخدموا " فايسبوك" خلال الأيام الأولى من انطلاق الانتفاضة الشعبية بلغ 82،01 مليون

مستخدم يوميا، كما أن معظم الشباب التونسي قاموا بإطلاق صفحات جديدة لهم على شبكة التواصل الاجتماعي خصصت للتغطية الفورية لآخر الأحداث في الثورة التونسية.[21]

أما في مصر فقد ارتفع عدد مستخدمي" فايسبوك" خلال الأيام الأولى للانتفاضة الشعبية يوم 2011/01/25 إلى 05،02 مليون شخص، و مستخدمي "تويتر" إلى 42000 و اليوتوب إلى 08،07 مليون صفحة، وقد جاء هذا الارتفاع في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، بالرغم من قيام السلطات المصرية بقطع خدمات الإنترنت في جميع أنحاء مصر منذ 2011/01/28. [22] لقد أضحى الإعلام– رغم اختلاف الدوافع و النوايا – شكلا من أشكال التدخل للتغيير المتعمّد يحسب تأثيره ليس بحجم المعدات المادية التقنية و البشرية التي تمّ حشدها للتغطية الفورية في الميدان، و لكن بالقوة التي أحكمت المحيط الاجتماعي بضرورة التغيير و إمكانية حصوله الحتمي. [23]

أدى انتشار وسائل الإعلام و الاتصالات الجديدة إلى جعل الأنظمة العربية الحاكمة في موضع حرج ،خاصة و أن المواطن العربي أصبح يشاهد على وسائل الإعلام سقوط الأنظمة السياسية، و يشارك في الحراك السياسي و الاجتماعي عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، و هو ما يتطلب من تلك الأنظمة تكييف وظائفها و أدوارها مع تطلعات المواطنين و مطالبهم .

ثانيا: نتائج التحول السياسي في دول الحراك العربي:

1– الدول التي انتهى فيها الحراك بتغيير في هرم السلطة:

نجحت الانتفاضات الشعبية في الإطاحة برأس النظام في بعض الدول العربية مثل تونس و مصر، و لا تزال تواصل مسيرتها النضالية.

في الحالة المصرية بدى المشهد السياسي متداخلا عقب الانتفاضة الشعبية في 2011/01/25 و التي أطاحت بالرئيس "حسني مبارك"، حيث برزت أربعة أطراف داخلية فاعلة في المشهد المصري هي: [24]

– المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي تولى إدارة شؤون البلاد بعد خلع الرئيس المصري "حسني مبارك".

– الإسلاميون و بخاصة جماعة الإخوان المسلمين، و السلفيين.

– الأحزاب المدنية من ليبراليين و قوميين و يساريين.

– شباب الثورة الذين حضروا بفاعلية في ميدان التحرير

ما يلاحظ هو فشل التجربة السياسية المصرية، بعد مرحلة قصيرة من التغيير و التحول الديمقراطي، حيث فاز حزب العدالة و الحرية الدراع السياسي لحركة الإخوان المسلمين في الانتخابات البرلمانية و الرئاسية، لكن تفاقم الخلافات السياسية في مصر و اتهام حركة الإخوان المسلمين بالانفراد بالحكم و إقرار دستور غير توافقي، أدى إلى تدخل المؤسسة العسكرية مدعومة من طرف بعض القوى السياسية و الدينية إلى اسقاط حكم الإخوان المسلمين يوم 2013/07/30 ، حيث تم سجن الرئيس

المنتخب "محمد مرسي" و قيادات الحركة سنة 2013، أما باقي الأحزاب السياسية في مصر كالوفد، العمل ،النور، الناصري و غيرها من الأحزاب يبقى حضورها السياسي والبرلماني محدودا. [25]

أما في الحالة التونسية فقد استطاع المجلس التأسيسي المنتخب في أكتوبر 2011 صياغة دستور توافقي تم التصويت عليه داخل هذ المجلس في جانفي 2014 ، لكن تفاقم المشاكل الاقتصادية و زيادة عنف الجماعات الإرهابية، كادت أن تؤدي بالعملية السياسية إلى طريق مسود بعد تعالي الأصوات الرامية إلى حل المجلس، إلا أن المبادرة بتشكيل حكومة تكنوقراط غير حزبية لأنقذت الموقف، حيث ترأس تلك الحكومة المهندس "مهدي جمعة"، حيث استمرت حكومته في العمل لمدة عام من جانفي 2014 إلى جانفي 2015. [26]

في سياق متصل بعدم الاستقرار و استمرار أعمال العنف و الاغتيال التي شهدتها تونس ، تخلى حزب النهضة ذو الميول الإسلامية عن رئاسة الحكومة، و برز حزب جديد في الساحة السياسية التونسية عرف "بنداء تونس" يترأسه "الباجي قائد السبسي" رئيس الجمهورية التونسية حاليا، و يرى البعض في نشأة هذا الحزب الجديد" نداء تونس" وجها آخر للثورة المضادة و للدولة العميقة، كما تشهد تونس عدم استقرار حكومي، كان آخرها تكليف "يوسف الشاهد" بتشكيل حكومة جديدة ضمت عدة أحزاب سياسية مثل نداء تونس ، النهضة ، مستقبل تونس و غيرها. نالت هذه الحكومة ثقة نواب البرلمان يوم 2016/08/26 خلفا لحكومة "الحبيب الصيد" التي سحب منها نواب البرلمان الثقة في أوت 2016 بسبب عجزها عن تسيير و معالجة العديد من الملفات الأمنية، المالية، الاقتصادية و الاجتماعية.

2- الدول التي انتهى فيها الحراك بإصلاحات سياسية

انتهت الاحتجاجات الشعبية في بعض الدول العربية بمجموعة من الإصلاحات السياسية:

في الجزائر أعلنت السلطة عن مجموعة من الإصلاحات السياسية و الإدارية في خطاب لرئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة يوم 2011/04/14 ، و قد صدرت أغلب القوانين المنظمة للحياة السياسية في الجزائر سنة 2012 مثل قانون الأحزاب السياسية ، الانتخابات، توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة ، الجمعيات و الإعلام. شاركت العديد من الأحزاب السياسية في الانتخابات البرلمانية لسنة2012 مثل حزب جبهة التحرير الوطني الذي حصد الأغلبية فيها مع التجمع الوطني الديمقراطي، كما شاركت الأحزاب الإسلامية في تلك الانتخابات مثل حركة مجتمع السلم التي خرجت من التحالف الرئاسي و تحالفت مع أحزاب إسلامية أخرى "تكتل الجزائر الخضراء" ، وقد وصفت الأحزاب الأخيرة مع جبهة القوى الاشتراكية الانتخابات البرلمانية لسنة 2012 بالمزورة ، خاصة بعد أن أكدت اللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات حدوث التزوير. في سياق متصل بالإصلاحات السياسية صدر التعديل الدستوري الأخير يوم 07 مارس 2016 بعد موافقة البرلمان

الجزائري عليه بأغلبية كبيرة، خاصة من طرف الأحزاب الموالية للسلطة مثل حزب جبهة التحرير الوطني و التجمع الوطني الديمقراطي و غيرها من التيارات و الأحزاب السياسية.

في المغرب: شهدت المملكة المغربية حراكا شعبيا شاركت فيه العديد من الأحزاب السياسية و التيارات مثل حركة 20 فبراير 2011 ، انتهى ذلك الحراك بإقرار الملك المغربي لمجموعة من الإصلاحات السياسية التي تضمنها دستور جويلية 2011 .جرت انتخابات برلمانية مبكرة تميزت بقدر كبير من النزاهة، حقق فيها حزب العدالة و التنمية ذو التوجهات الإسلامية نجاحا في الانتخابات المغربية عام 2002 و 2007 و حصد الأغلبية في الانتخابات البرلمانية الأخيرة في نوفمبر 2011، و وفقا للتعديلات الدستورية التي نصت على تعيين رئيس الحزب الحاصل على الأغلبية البرلمانية في منصب رئيس الوزراء ، حيث عيّن الملك عبد الإله بن كيران الأمين العام لجزب العدالة و التنمية رئيسا للحكومة ، و ضمت الحكومة وزراء من حزب الاستقلال ، حزب الحركة الشعبية، حزب التقدم و الاشتراكية، بخلاف المستقلين. [27]

في سياق متصل جرت الانتخابات التشريعية الثانية في المغرب منذ 2011 يوم 2016/10/07 بمشاركة عدة أحزاب سياسية تتنافس على395 مقعدا في البرلمان المغربي على رأسها "حزب العدالة و التنمية" الفائز في الانتخابات البرلمانية السابقة سنة 2011 خاصة في المدن الكبرى و "حزب الأصالة و المعاصرة" بقيادة "إلياس العمري" المقرب من السلطة و الذي فاز في المناطق الريفية، في حين قاطع تلك الانتخابات حزب العدل والاحسان الإسلامي، حزب النهج الاشتراكي و حركة 20 فبراير التي تأسست عقب ما عرف بأحداث "الربيع العربي" سنة 2011.

سجلت نتائج الانتخابات البرلمانية بالمغرب لسنة 2016 نسبة مشاركة بلغت 43 من المئة من المسجلين في القوائم الانتخابية ، كما أسفرت نتائجها عن فوز "حزب العدالة و التنمية" ب 125 مقعدا محدثا المفاجأة بتصدره للمرة الثانية نتائج الاستحقاقات الانتخابية، يليه حزب "حزب الأصالة و المعاصرة" ب 102 مقعدا، و حزب الاستقلال ب 46 مقعدا.

أما في بعض الدول العربية الأخرى مثل الأردن فقد قاطعت الأحزاب الإسلامية الانتخابات لاختلافها مع السلطة الحاكمة في العديد من القضايا مثل عدم الاتفاق على قانون الانتخابات، في الوقت الذي كلف فيه ملك الأردن "عبد الله الثاني" لجنة لمراجعة نصوص الدستور الأردني. [28]

3- الدول التي لا يزال فيها الحراك مستمرا:

لا تزال الانتفاضات الشعبية مستمرة في بعض الدول، بل تمت عسكرتها: في سوريا، اليمن و ليبيا، و لا يكاد يبرز أي دور للأحزاب السياسية في تلك الدول لسببين أساسيين:

- الأول: أنّ النظام السياسي الليبي السابق في عهد "معمر القذافي" كان يمنع تشكيل الأحزاب السياسية، و كان البديل عنها، هي اللجان الشعبية، أما الأحزاب التي تأسست عقب الإطاحة بالنظام

فهي غير مهيكلة، و لا تحوز الخبرة السياسية الكافية لإدارة الشأن السياسي، ناهيك عن خضوع بعضها للتكوين العشائري القبلي، أكثر منه سياسي.

– السب الثاني: في النظام السياسي السوري ظلت عائلة الأسد و من ورائها حزب البعث الحاكم المسيطر على مفاصل الدولة و مؤسساتها، وحتى على الساحة السياسية، أما الأحزاب الإسلامية كحركة الإخوان المسلمين فهم ممنوعون من النشاط السياسي. أما في اليمن فقد ظل حزب المؤتمر الوطني هو الآخر مسيطرا على الحياة السياسية و على مؤسسات الدولة، بل إن المؤسسة العسكرية كانت تسيطر عليها عائلة الرئيس المخلوع "علي عبد اله صالح"

من وجهة نظرنا تبدو التداعيات الأمنية و العسكرية جلية في تلك الدول، نتيجة عسكرة الثورة في الدول المذكورة "سوريا ، اليمن و ليبيا" ،حيث لايزال الصراع المسلح مستمرا في تلك الدول منذ 2011 و إلى يومنا هذا 2017، رغم الحديث عن العملية السياسية جولات "جنيف" لإنهاء الأزمة في سوريا و لقاءات المبعوث الأممي مع الفرقاء السياسيين و العسكريين حول الأزمة في اليمن، إلا أن حل الأزمتين نهائيا لا يزال بعيدا– على الأقل في المدى المنظور– نتيجة تقاطع المصالح الداخلية مع المصالح الإقليمية و الدولية، و بروز قوى أخرى كالجماعات الإرهابية " داعش" في الحالة السورية و الليبية، و الجماعات الطائفية " الحوثيين" المتحالفين مع نظام الرئيس المخلوع "علي عبد الله صالح" في الحالة اليمنية.

وقفت الشعوب العربية ضد الأنظمة الحاكمة، الأمر الذي نتج عنه أن أنشأت حلقة مفرغة من الصراع بين الشعب و السلطة في البلاد العربية لأن تلك القيادات لم تؤسس نظما جديدة تكفل الحرية والمساواة للشعوب و تمكن المجتمع من مواجهة التحديات التاريخية التي قد تعصف به، و في مقدمتها قوى التجزئة ذاتها[29]. و في ظل هذا المشهد ظهرت اتجاهات إصلاحية في أوساط بعض النخب الحاكمة في المنطقة العربية محاولة إدخال إصلاحات تدريجية تخفف الاحتقان الداخلي، بينما كان في حالات أخرى رد فعل طبيعي على حالة عدم الرضا عن مستويات الأداء العام في البلاد العربية، و مع أن بعض المحاولات الإصلاحية في بعض البلاد تم إحباطها ممن يسمون الحرس القديم، إلا أن قدرا من التقدم تحقق في حالات أخرى، كما ساهم في تخفيف بعض النخب الحاكمة في البلاد العربية من أساليب الاستبداد السياسي في تشجيع الجماعات للمطالبة بالإصلاحات السياسية[30].

لا شك أن الحراك السياسي و الاجتماعي الذي شهدته الدول العربية مطلع 2011 قد حقق نتائج متباينة ، في تلك الدول:

– في تونس استطاعت النخبة الحاكمة هندسة دستور ديمقراطي توافقي، لكن تبقى التحديات الأمنية و الاقتصادية تلقي بضلالها على الأوضاع السياسية المرتقبة في هذا البلد.

– في مصر تبقى حالة الانقسام السياسي ظاهرة بين مؤيد لسياسات النخبة السياسية و العسكرية الحاكمة، و بين معارض لها، نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية، و عدم الاستقرار الأمني في منطقة سيناء و غيرها، بالإضافة إلى التضييق على حرية التعبير في مختلف وسائل الإعلام.

– في ليبيا و اليمن و سوريا تبقى الأوضاع الأمنية غير المستقرة، في انتظار إيجاد حلول سياسية ودبلوماسية تتوافق عليها القوى الداخلية و الإقليمية و الدولية.

الخاتمة :

يتبن مما سبق أن أغلب النظم الحاكمة في الوطن العربي تعاني من أزمة الشرعية نتيجة عدم قدرتها على مواجهة مطالب مواطنيها في ظل اهتزاز شرعيتها التقليدية و اتجاهها نحو عدم الاستقرار السياسي، خاصة حينما يفقد نظام سياسي آليات الضبط السياسي و الاستقطاب الاجتماعي، و لعل التضييق على حقوق الإنسان و حرياته من جهة ، و تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية من جهة ثانية، كان عاملا حاسما في الانتفاضات الشعبية التي شهدتها العديد من الدول العربية.

أدى ضعف أداء الأحزاب السياسية و الجمعيات، و عجزها عن القيام بوظائفها الحقيقية في تمرير مطالب المواطنين و المشاركة السياسية، إلى إنتاج مؤسسات شبه تمثيلية غير قادرة على نقل مطالب المواطنين و من ثم تحويلها إلى قرارات سياسية.

ساهم اتساع الفضاء العام غير الحكومي بسبب ما وفرته تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات الجديدة من سهولة في نقل المعلومات والأفكار بسرعة فائقة، فقد تراجعت وبشكل متسارع قدرة النظم العربية الحاكمة على إخفاء ممارساتها على الصعيد الداخلي ، أضف إلى ذلك مكنت ثورة الاتصالات قوى المعارضة ، وحتى المواطنين من الاتصال عبر شبكات التواصل الاجتماعي" الفايسبوك و التويتر" بسهولة ويسر، مما يسمح لها بكشف الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية المتردية مثلما حدث تونس ومصر مطلع 2011.

لا يزال الحراك الذي شهدته العديد من الدول العربية يلقي بضلاله على الأوضاع السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية في تلك الدول، حيث انتهى في بعضها بتغيير في هرم السلطة، مثال ذلك تونس، بينما تبقى العملية الديمقراطية تراوح مكانها كما هو الحال في مصر بعد الانقلاب على العملية الديمقراطية في 2013 ،في حين انتهى الحراك الشعبي بإصلاحات سياسية في بعض الدول مثل الجزائر و المغرب، أما الدول العربية الأخرى كالعراق، اليمن ، سوريا و ليبيا، فلا تزال تعيش حروبا دموية تداعت إليها عدة أطراف داخلية و إقليمية و دولية.

الهوامش:

[1] – الكواري علي خليفة و آخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002، ص 138 – 139.

[2]– سعيد، بن سعيد العلوي و السيد، ولد أباه، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي، دمشق: دار الفكر، 2006، ص 66.

[3]– فؤاد عبد الله، ثناء، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 250.

[4] – سعد الدين، إبراهيم، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 268.

[5]– نادر، فرجاني، « الحكم الصالح: رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية »، المستقبل العربي، بيروت، العدد(256)، جوان 2000، ص16.

[6]– حسنين، توفيق إبراهيم، ، التحول الديمقراطي و المجتمع المدني في مصر، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية،2006، ص 259

[7]– حسنين، توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005.، ص 60.

[8]– السيد مصطفى، كامل و زرنوقة، صلاح سالم ،الإصلاح السياسي في الوطن العربي، القاهرة: مركز دراسات و بحوث الدول النامية، 2006، ص24.

[9] –حسنين، توفيق إبراهيم ، النظم السياسية العربية، مرجع سابق، ص58–59.

[10] حافظ ، أبو سعدة،« الصراعات الكامنة في الشرق الأوسط، الحكم المركزي، الديمقراطية النخبوية أم ديمقراطية الجماهير»، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد(14)، ربيع 2007، ص61.

[11]– أحمد بهاء الدين، شعبان، « الحراك السياسي في المنطقة: المظاهر–المبررات–الاتجاهات–الأبعاد–الآفاق »، شؤون عربية، القاهرة، العدد(123)، خريف2005، ص15.

[12] – العبد الله، مي ، الاتصال و الديمقراطية، بيروت: دار النهضة العربية، 2005، ص 389.

[13]– سعيد، رفعت، « إرهاصات التغيير في المنطقة العربية »، شؤون عربية، القاهرة، العدد(123)، خريف 2005، ص 10.

[14]– رفيق، حبيب، حروب الديمقراطية معارك الإصلاح و الهيمنة، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006، ص 66.

[15] – سلامة، غسان و آخرون، ديمقراطية من دون ديمقراطيين، سياسات الانفتاح في العالم العربي والإسلامي، الطبعة الثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2000، ص 252.

[16]– غليون، برهان، حقوق الإنسان العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 23.

[17] – أحمد بهاء الدين، شعبان ، مرجع سابق، ص15.

[18]– عبد الإله، بلقزيز و يوسف، الصواني و آخرون، الثورة و الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية و المعهد السويدي بالقاهرة، 2012، ص 267.

[19]– مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2000 ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية

الاستراتيجية بالأهرام، 2000، ص 133.

[20]– حسنين، توفيق ابراهيم ، النظم السياسية العربية . مرجع سابق ، ص 99 .

[21] – مهدي علي، أبو فطيم ، الربيع العربي: الثورات العربية في القرن الواحد و العشرين، الطبعة الأولى، بيروت: وسائل الإعلام العالمية، 2011، ص 56.

[22] – نفس المرجع ، ص 57.

[23] – عبد الإله، بلقزيز و يوسف، الصواني و آخرون، مرجع سابق، ص 271.

[24] – نفس المرجع، ص 340.

[25] – أحمد يوسف، أحمد و نيفين، مسعد، حال الأمة العربية 2011–2012 معضلات التغيير و آفاقه، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 121.

[26] – علي الدين هلال، حال الأمة العربية 2014–2015 الاعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015، ص 186.

[27] – أحمد يوسف و نيفين مسعد، حال الأمة العربية 2011–2012، مرجع سابق، ص 121.

[28] – أحمد يوسف و نيفين مسعد، حال الأمة العربية 2011–2012 نفس المرجع السابق ، ص 121.

[29] عامر رمضان، أبو ضارية، التنمية السياسية في البلاد العربية و الخيار الجماهيري، طرابلس: دار الرواد، 2002، ص 85 – 86.

[30] مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي(2004–2005). القاهرة: مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالأهرام، 2005، ص281.